

اِحْتِجَاجَاتٌ بِقَفْصَةِ تَحْتِ شَعَارِ "مَثْمَاشِ نَسِيونَالِ مَا ثَمَاشِ فِسْفَاطِ"



خَرَجَ أَحِبَّاءُ قَوَافِلِ قَفْصَةِ اللَّيْلَةِ، فِي مَسِيرَةٍ غَاضِبَةٍ اِنْتَلَقَتْ مِنْ أَمَامِ مَقَرِّ الْجَمْعِيَّةِ وَجَاوَزَتْ الشُّوَارِعَ الرَّئِيسِيَّةَ اِحْتِجَاجًا عَلَى الْمَهْزَلَةِ التَّحْكِيمِيَّةِ الَّتِي شَهِدَهَا لِقَاءُ الْبَارَاجِ، الْبَارِحَةِ، الَّتِي جَمَعَ الْقَوَافِلَ بِاتِّحَادِ بِنْقَرْدَانِ.

وَقَدْ عَبَّرَ الْمُحْتَجُّونَ عَنْ غَضِبِهِمْ مِنْ أَدَاءِ الْحُكْمِ الْمَصَادِقِ السَّالِمِيِّ مَعْتَبِرِينَ أَنَّهُ سَاهَمَ فِي إِيقَافِ اللَّقَاءِ مِنْ خِلَالِ قَرَارَاتِهِ الْخَاطِئَةِ. وَقَدْ رَفَعُوا عِدَّةً مِنَ الشُّعَارَاتِ مِنْ بَيْنِهَا: "مَثْمَاشِ نَسِيونَالِ مَا ثَمَاشِ فِسْفَاطِ"، زِتْطَبِيقًا لِهَذَا الشُّعَارِ عَمْدَ عِدَدٍ مِنَ الْأَحِبَّاءِ إِلَى إِيقَافِ شَاحِنَةِ لِنَقْلِ الْفِسْفَاطِ وَإِجْبَارِ سَائِقِيهَا عَلَى إِفْرَاقِ الْحَمُولَةِ وَسَطِ الطَّرِيقِ.



وقد علمنا أن المحتجّين ارتحموا مقرّ إذاعة قفصة ورفعوا علم الجزائر بمقرّ الولاية...

ميدّة الجريبي في ذمّة الله



غيّب الموت، اليوم، المناضلة السياسيّة والأمنيّة العامّة السابقة للحزب الجمهوري ميّة الجريبي.

ولدت ميّة الجريبي يوم 29 جانفي 1960 في مدينة بوعرادة من ولاية سليانة. تلقّت تعليمها في رادس جنوب العاصمة حيث تقيم أسرتها، وفيها حصلت على البكالوريا، ثمّ انتقلت إلى مدينة صفاقس عام 1979 للدراسة في كلفة العلوم، ونالت الإجازة في البيولوجيا عام 1983.

دخلت الجريبي عالم السياسة مبكّرا من خلال والدها الذي ناصر الزعيم التّونسي صالح بن يوسف ضدّ الحبيب بورقيبة إبان الاستقلال 1956.

نشطت حقوقياّ أوائل الثّمانيّات في فرع الرّابطة التّونسية للدّفاع عن حقوق الإنسان في صفاقس، وناضلت من أجل رفع وعي المرأة والدّفاع عن حقوقها.

شاركت في تأسيس حزب "التجمّع الاشتراكي التّقدمي" برفقة أحمد نجيب الشّابي، وهو الحزب الذي تغيّر اسمه لاحقا إلى "الحزب الديمقراطيّ التّقدمي"، ونالت عضوية مكتبه السياسي عام 1986.

تولّت مسؤوليّة الإعلام في الحزب، وكانت من النّساء القلائل اللّاتي عارضن بقوة نظام بن علي وسياسته الاستبدادية ومنطقه في تسيير الدّولة.

أُنتخبت عام 2006 على رأس الحزب خلفاً لأحمد نجيب الشّابي، وأصبحت أوّل امرأة تقود حزبا سياسيا في تونس والثّانية على مستوى المغرب العربي (بعد زعيمة حزب العمّال الجزائري لويّزة حنون) ثمّ لحقت بهما نبيلة منيب المغربية على رأس حزب "اليسار الاشتراكي الموحّد".

دخلت في إضراب عن الطّعام في أكتوبر 2007 مع أحمد نجيب الشّابي احتجاجا على قرار المحكمة طرد الحزب من المكاتب التي يشغلها وسط العاصمة تونس.

وبعد الثّورة رفضت إقصاء أعضاء حزب التجمّع الدّستوري الدّيمقراطي (حزب بن علي) من الترشّح للانتخابات التّشريعية والحياة السّياسية معتبرة أنّ العدالة الانتقالية ومحاسبة من تورّط في الفساد ومنع القرار هو الطّريق الأسلم.

وفي أكتوبر 2011 قادت الحزب في انتخابات المجلس الوطني التّأسيسي وأُنتخت عضوا في المجلس، وترشّحت لرئاسته، وحصلت على 68 صوتا مقابل 145 لصالح مصطفى بن جعفر.

هيئة الحقيقة والكرامة تحيل ملفّ شهداء وجرحى الثّورة على الدّائرة القضائية با بتدائيسة القصرين



أحالت هيئة الحقيقة والكرامة، اليوم الجمعة، ملفً شهداء وجرحى الثورة بتالة والقصرين، الذي يتعلق با ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاك جسيم لحقوق الإنسان في حق 36 ضحية، على الدائرة القضائية المتخصصة في العدالة الانتقالية بالمحكمة الابتدائية بالقصرين.

وأفادت الهيئة في بلاغ لها، بأن الملف موضوع الإحالة، يتعلق با انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، على معنى الفصل 8 من قانون العدالة الانتقالية، وتحديدًا القتل العمد في حق 20 شهيدا، ومحاولة القتل العمد مع سبق الإضرار، وإصابة 16 آخرين في تالة والقصرين.

وأوضحت أن لائحة الاتهام التي قدمتها، تضم 24 مرتكب انتهاك من بينهم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، إلى جانب وزراء سابقين وقيادات أمنية وأمنييين.

وذكرت الهيئة بأن الفصل 7 من قانون العدالة الانتقالية، ينص على أن إحالة الملفات على الدوائر القضائية المختصة يتيح المساءلة والمحاسبة، مما يمثل ضمانا لعدم التكرار.

يشار إلى أنه تم إحداث 13 دائرة قضائية متخصصة في العدالة الانتقالية في كل من تونس وسوسة وصفاقس وقابس والقصرين وسيدي بوزيد وبنزرت والكاف وقفصة والقيروان ومدنين والمنستير ونابل.

حركة "أطباء ضد" الدكتاتورية" تستهجن مخالفة مختبر "Tabuk" السعودي القانون الدولي ومواصلة تصدير الدواء لكل من تونس والمغرب



إثر قيام إدارة مختبر الأدوية "Tabuk" السعودي بطرد الطبيب التونسي الدكتور معز السديري بسبب عزمه إعلام سلطة الإشراف التونسية بكون المختبر لم يقم بإبلاغها رسمياً بسحب أحد الأدوية الجنيسة التي يصنعها لعدم مطابقته لمواصفات الدواء الأصلي فإن حركة "أطباء ضد" الدكتاتورية:

1- تستنكر طرد المختبر للدكتور معز السديري وتعتبره طرداً تعسفياً.

2- تعرب عن مساندتها المطلقة للدكتور معز السديري وتثمن احترامه لميثاق مهنته وتبجيله المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة.

3- تستهجن مخالفة مختبر "Tabuk" السعودي القانون الدولي

ومواصلة تصدير الدواء لكل من تونس والمغرب رغم صدور قرار السحب عن الهيئة العامة السعودية للغذاء والدواء في 29 ديسمبر 2017.

4- تطالب مختبر "Tabuk" بتقديم اعتذار رسمي إلى الشعب التونسي وإلى الدكتور معز السديري ورد الاعتبار له على المستوى المعنوي والمادي.

5- تستنكر وتستغرب صمت "عمادة الأطباء" وعدم مؤازرة الدكتور معز السديري والقيام بكل الإجراءات اللازمة حتى يقع إعادة الاعتبار له.

6- تدعو وكيل الجمهورية إلى التحرك ضد شركة "Tabuk Pharmaceutical Mfg. Co" والأمر بفتح تحقيق كما تدعو رئيس الجمهورية استدعاء السفير السعودي بتونس.

7- تدعو الصيدلية المركزية التونسية إلى عدم التعامل مستقبلا مع مختبر "Tabuk" ومقاطعة جميع منتجاته علما وأن مختبر "Tabuk" يقوم بتصنيع أدوية لفائدة مختبرات "Pfizer" و "Acino" و "Bohringer".

**متابعات/ الفريق الوطني لرصد
أماكن الاحتجاز يصدر: دليل
رصد السجون في تونس**



الأستاذ محمد
رضا البقلوطي

إنّ رصد أماكن الاحتجاز من قبل المجتمع المدنيّ في تونس، من سجون ومراكز احتجاز، ليس بالأمر المعتاد نظراً لأنّ المنظومة السياسيّة قبل 2011 لم تكن تسمح بفتح السجون ومراكز الاحتجاز أمام

المنظمات الحقوقية للاطلاع على أوضاعها وعلى ما كان يعانيه المحتجزون من تعذيب وسوء معاملة. حيث لة تكن زيارة السجون مسموحا بها إلا للجنة الدولية للصليب الأحمر ولرئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، غير أن التقارير لم تكن في متناول العموم.

مذكرة تفاهم حول زيارة السجون:

وفي إطار التفتح لرصد أماكن الاحتجاز وخاصة السجون، تم إبرام اتفاقية في 10 ديسمبر 2012، وهي أول اتفاقية بين وزارة العدل ومجموعة من المنظمات لزيارة السجون سميت بمذكرة تفاهم حول زيارة السجون.

تقديم الدليل في ندوة صحفية:

وقد تمكن الفريق الوطني لرصد أماكن الاحتجاز والامتكون من تسع جمعيات تحت مظلة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بدعم من المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب في إطار برنامج الشراكة الدنماركية العربية، من إعداد دليل رصد السجون في تونس. وتولى تقديمه خلال الندوة الصحفية التي انتظمت أمس الثلاثاء 15 ماي الجاري بتونس.

فريق مختص ومعايير دولية:

ويعد هذا الدليل تنويعا لنشاط الفريق الذي تواصل أكثر من ست سنوات، والذي تراوح بين التكوين النظري الذي قدم من طرف خبراء دوليين من ذوي الاختصاص وزيارات ميدانية للسجون، مما مكن هذا الفريق من خصوصيات تجمع بين المعرفة العميقة حسب المعايير الدولية وكل النصوص والمرجعيات المؤسسة في هذا المجال من اتفاقيات وبروتوكولات ومبادئ توجيهية حسب الشريعة الدولية والنصوص القانونية المحلية والخبرات التطبيقية الميدانية والممارسة التعليمية.

التصدّي لكل أشكال التعذيب:

ومن الأهداف التي أحدثت هذا الدليل هو من أجل تحسين وضعيّة السجون والنزلاء والإطار العام، ومن أجل التصدّي لكل أشكال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

سابقة عربيّة:

كما يعتبر هذا الدليل التّونسيّ سابقة عربيّة في المجال وأداة عمل لمنظمات المجتمع المدنيّ والمؤسّسات ذات الاختصاص بإصلاح المنظومة السّجنيّة.

التّعذيب ليس ثقافة:

ولالإشارة فإنّ الفريق الوطني لرصد أماكن الاحتجاز يعتبر أوّل نواة تونسيّة من المجتمع المدنيّ المحترف في زيارة أماكن الاحتجاز. وقد ساهم بشكل فعّال في بناء وتأسيس أرضيّة ثقة وتفاهم مع الفاعلين الرّسميّين من وزارة العدل والإدارة العامّة للسّجون والإصلاح. كما قام الفريق بحملات تحسيسيّة في مختلف ولايات الجمهوريّة تحت شعار "التّعذيب ليس ثقافة".

عاجل/ الحكم نهائيّاً بـ10 سنوات سجننا في حقّ علي السّرياطي



قضت الدائرة الجنائية الاستئنافية العسكرية اليوم نهائيا بـ:
السجن 10 أعوام في حق علي السرياطي.
السجن 7 أعوام في حق المدير العام للأمن الوطني سابقا عادل
التويري
السجن مدى الحياة في حق المخلوع زين العابدين بن علي.
وهذه الأحكام هي بخصوص قضايا قتل شهداء جانفي 2011.

**أول اغتيال سياسي في صفوف
الحركة الإسلامية بتونس.. ملف
الطالب الشهيد عثمان بن
محمود أمام الدائرة القضائية
المتخصصة..**

قيادات طلابية رحلت عنا

اغتيال عثمان بن محمود : جريمة سياسية...



الطالب عثمان بن محمود

يعتبر عثمان بن محمود، رحمه الله، أول شهيد في قافلة شهداء الاتجاه الإسلامي في الحركة الطلابية وهو أحد الذين عبّدوا طريق الحرية لجماهير شعبنا...

كنّا متجمّعين في ساحة كلية العلوم بتونس صباح يوم السبت 19 أفريل 1986 عندما نزل علينا الخبر كالصاعقة... لقد تمّ اغتيال الأخ عثمان بن محمود بإطلاق

الرصاص عليه أثناء مطارده من قبل البوليس السياسي مساء الجمعة في جهة الزهروني في الضاحية الغربية للعاصمة...

كلّ الشهادات والمعطيات تؤكد أنّ الشهيد يوم الواقعة سعى إلى إنقاذ وثائق وأرشيف الحركة بأحد المنازل بحي الزهور الرابع في الجهة الغربية من تونس العاصمة بعد الاشتباه في مراقبة المنزل من قبل وحدة خاصة من البوليس أطلق عليها بن علي إسم « النمر السود »، وما إن تفضّنت عثمان لوجودهم ومراقبتهم له حتى سارع بامتطاء دراجته النارية محاولا الإفلات من الإعتقال ولكنّ الأعوان اقتفوا أثره ولحقوا به فعاجله أحدهم بإطلاق الرصاص الحي عليه مباشرة على مستوى الرأس من الخلف ومن مسافة قصيرة جدّا دون أن تكون



الأستاذ نجيب
مراد

قام وفد من مجلس هيئة الحقيقة والكرامة على الساعة الثالثة من مساء يوم الإثنين 14 ماي 2018 بتقديم ملفّ الشهيد عثمان بن محمود إلى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس وذلك طبقا لما ورد

في الفصل السابع من قانون العدالة الانتقالية الذي ينص على ما يلي: "المساءلة والمحاسبة من اختصاص الهيئات والسلطات القضائية والإدارية حسب التشريعات الجاري بها العمل"

وقد وُجّهت تهم القتل العمد عبر رصاصة من الخلف ومن مسافة قريبة وشهادة زور بتعمّد تزوير محضر البحث لإخفاء آثار الجريمة... وقد شملت الجريمة 6 أشخاص هم وزير الداخلية آنذاك ومسؤول أمني رفيع وعدد من أعوان البوليس..

وقد تمّ اغتيال عثمان بن محمود رحمه الله - وهو أوّل اغتيال سياسي يطال قيادي في الحركة الإسلامية - مساء يوم الجمعة 18 أفريل 1986 في جهة الزهروني بالضاحية الغربية لتونس العاصمة (راجع كتاب "الاتجاه الإسلامي في الحركة الطلابية بتونس" ص 329، 330، 331)...

كما تمّ في نفس اليوم إحالة ملفّ ثان يتعلّق بانتهاك جسيم لحقوق الإنسان إلى نفس الدائرة القضائية بالمحكمة الابتدائية بتونس ويخصّ الشهيد بإذن الله المولدي بن عمر الذي قضى تحت التعذيب في جانفي 1992... وقد وُجّهت تهمة جرمي التعذيب حتّى الموت والقتل العمد المسبوق بجريمة التعذيب إلى 16 شخصا من بينهم وزير و3 قضاة وطبيبين...

وبتقديم هذين الملفين يرتفع عدد المتهمين في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى 109 متّهما ولا زالت هناك ملفّات أخرى في طريقها إلى الدوائر المتخصصة الثلاثة عشر...

وقد خصّصت هذه الملفّات إلى حدّ الآن كلّ من الشّهداء:

- كمال المظماطي
- رشيد الشمّاخي
- نبيل البركاتي
- فيصل بركات
- المولدي بن عمر
- عثمان بن محمود

جلمة في إضراب عام



جلمة أمس الإثنين

دخلت، صباح اليوم، معتمدية جلمة في إضراب عام احتجاجي دعا إليه المجلس المحلي لا تحاد الشغل على خلفية الأحداث التي شهدتها المدينة أمس وما رافقها من مواجهات تواصلت إلى ساعات متأخرة من مساء أمس.

وقد عاشت، أمس الإثنين، مدينة جلمة مواجهات بين الأهالي والوحدات الأمنية على إثر تنفيذ قرار ربط بئر السوايبية بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه باستعمال القوة العامة.

وأُسفرت المواجهات عن إصابة عشرات المواطنين حوِّلت 3 حالات منها إلى المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد، وتم توجيه إحداهما وصفت بـ"الخطيرة" إلى المستشفى الجامعي سهلول بسوسة، وكذلك إصابة 10 أميين. كما تم إيقاف العشرات من شباب المنطقة.

وكانت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري قد دعت، أمس الإثنين، مواطني منطقة السوايبيّة من معتمدية جلمة (ولاية سيدي بوزيد) إلى معاضدة مجهودات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لاستكمال ربط بئر "جلمة 9" التي لم يتسنّ ربطها منذ سنة 2014. وأرجعت الوزارة في بلاغ لها عدم ربط هذه البئر العميقة بالكهرباء إلى اعتراض مواطني المنطقة رغم عديد المحاولات لإيجاد حلّ لاستكمال الأشغال.

وأكدت الوزارة أهميّة هذه البئر في تأمين وتزويد متساكني معتمديات سيدي بوزيد الغربية وسيدي بوزيد الشرقيّة وجلمة وأولاد حفّوز والمناطق المحاذية لهم بالماء الصالح للشرب وتفاذي إشكاليات توزيع المياه المسجّلة خلال السّنوات الفارطة.

وكان والي سيدي بوزيد، أنيس ضيف الله، قد أفاد خلال ندوة صحفية، الأربعاء الماضي، أنّ الأهالي طالبوا في مرحلة أولى برخص استثنائية لحفر آبار جديدة تمّت الموافقة عليها، وفي مرحلة ثانية بمنطقة سقوية تمّت، أيضا، الموافقة عليها ورصد الاعتمادات اللازمة لها، وطالبوا بعد ذلك بنسبة من مرابيح الماء مع تكفّل الدولة بحفر الآبار وتشغيل العاطلين عن العمل بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتقسيم الأراضي الدّولية عليهم وهو ما اعتبره "طلبات مشطّة وغير مقبولة".

حادثة مقتل محبّ الإفريقي/ إحالة 17 عونا وتوجيه تهمة القتل غير العمد



أكّد الأستاذ التّومي بن فرحات عضو اللّجنة القانونية للدّفاع عن حقوق لاعب النّادي الإفريقي المغدور عمر العبيدي أنّ تمّ، اليوم الإثنين 14 ماي، "إحالة 17 عونا وتوجيه تهمة القتل غير العمد موضوع الفصل 217 من المجلّة الجزائية وتهمة عدم إنجاد شخص في حالة خطر موضوع الفصلين 1 و2 من القانون عدد48 لسنة 1966 المتعلّق بجريمة الامتناع المحظور."

وشدّد بن فرحات على أنّ "هذه النّموص ليست في مستوى انتظارات فريق الدّفاع والمجتمع المدني وأحدّاء النّادي الإفريقي..". مستطردا "لكن بتقدّم التّحقّقات سنسعى بكلّ شراسة لفرض تهم جديدة قد تصل لحدّ توجيه تهمة القتل العمد".

**تجميد حسابات نبيل القروي لدى
البنوك... من طرف وزارة المالية**



حسب ما أكّده "آخر خبر أونلاين" فإن وزارة المالية جمّدت حسابات نabil القروي لدى البنوك ولدى مجموعة من حرفائه والمتعاملين معه.

وتعود خلفيّة هذا القرار، حسب المصدر نفسه، إلى مطالبته من طرف إدارة الجباية بدفع مبلغ مالي يقدر بالمليارات. وأوضحت "آخر خبر أونلاين" أن قرار التجميد هذا يشمل جميع شركات مجموعته، وهي 6 شركات في قطاع الاتصالات.

ويبدو حسب "آخر خبر أونلاين" أن نabil القروي يواجه شبهة الفساد والتهرّب الضريبي.

من جهة أخرى، من المنتظر أن يتمّ إيداع إيرادات الإشهار على قناة "نسمة" خلال شهر رمضان إلى خزينة الدولة.